



2021-07-18



سعادة الأخ/ د. رشدي وادي حفظه الله
وكيل الوزارة .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

الموضوع/محضر اجتماع اللجنة الفنية الاقتصادية

رقم (7)

نهديكم أطيب التحيات ونتمنى لكم موفور الصحة والعافية ، بالإشارة إلى الموضوع أعلاه ، نرفق لكم محضر اجتماع اللجنة الفنية الاقتصادية رقم (7) المنعقد بتاريخ 2021-07-12 ، متضمناً التوصيات حيث تم مناقشة البنود التالية:

1. بشأن التجار والمستوردين الذي يتم مصادرة بضائعهم من قبل جيش الاحتلال على المعابر بحجج أمنية
2. بشأن التعامل مع بضائع مستوطنات غلاف غزة والبضائع التي تعامل معاملتها ضريبياً
3. تثبيت سعر صرف الدينار في تسديد المعاملات الحكومية

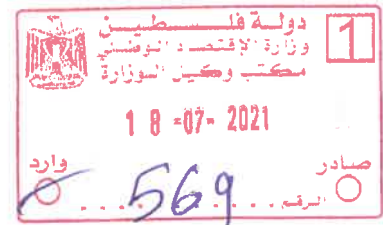
نأمل التكرم بالاطلاع ،،،

تقبلوا فانق الاحترام والتقدير،،،

م. عبد الفتاح الزريعي

الوكيل المساعد المكلف

رئيس اللجنة الفنية الاقتصادية



جدول أعمال رقم (7)

اللجنة الفنية الاقتصادية

اليوم: الاثنين التاريخ: 2021-07-12 الساعة: 9:00

المكان: وزارة الاقتصاد الوطني - مكتب الوكيل المساعد

جدول الأعمال

م	البند	جهة التنسيب	التاريخ
1.	بشأن التجار والمستوردين الذي يتم مصادرة بضائعهم من قبل جيش الاحتلال على المعابر بحجج أمنية	وزارة الاقتصاد الوطني	2021-07-11
2.	بشأن التعامل مع بضائع مستوطنات غلاف غزة والبضائع التي تعامل معاملتها ضريبياً	وزارة الاقتصاد الوطني	2021-07-11
3.	تثبيت سعر صرف الدينار في تسديد المعاملات الحكومية	وزارة المالية	2021-06-14

التوصيات	الحديثيات والنقاش	البند
الموافقة على تسجيل أضرار التجار الناتجة عن سياسات الاحتلال على المعابر والموانئ والمتمثلة في مصادرة البضائع .	- يقدم الجيش الإسرائيلي بين فترة وأخرى على مصادرة بضائع واردة - عبر معبر كرم أبو سالم بحجج أمنية غير مبررة.	1. قبل جيش الاحتلال على المعابر بحجج أمنية
التوصية بمعاملة الشركات المتضررة من هذه السياسة نفس معاملة الشركات المتضررة من الاستهداف المباشر من الاحتلال خلال الاعتداءات العسكرية.	- عملية المصادرة توقع الضرر على أصحاب هذه البضائع وتضرر الاقتصاد الوطني بالمقام الأول.	المستوردين الذي يتم مصادرة بضائعهم من قبل جيش الاحتلال على المعابر بحجج أمنية
	- حاول العديد من هؤلاء التجار اللجوء إلى مؤسسات حقوق الإنسان والمؤسسات الأهلية والدولية لمساعدتهم في استرداد بضائعهم، كما حاول بعضهم رفع دعاوى قضائية ضد الاحتلال ولكن هذه المحاولات لم تكن مجدية.	
	- إن توثيق عمليات المصادرة هذه وحفظها في سجلات الأضرار المباشرة بفعل سياسات وإجراءات الاحتلال على المعابر، يصب في مصلحة الاقتصاد الوطني ويحافظ على حقوق التجار المتضررين.	
	ترفع الوزارة طلبها لأجل اعتماد هذه الأضرار على أنها أضرار مباشرة من الاحتلال تسجل ضمن قواعد البيانات الخاصة بالأضرار، بحيث يتلقى أصحابها تعويضات في حال تم تعويض المتضررين.	

إعادة النظر في التعرفة الجمركية والرسوم على البضائع الواردة من الجانب الإسرائيلي (إسرائيلية المنشأ) .
التركيز على المنتجات التي لها بديل محلي بوضع تعرفه عالية من غيرها من الأصناف الأخرى التي يتم استيرادها ، بشرط القدرة على تحقيق الاكتفاء والمحافظة على الجودة.

- يقوم الاحتلال بتقديم كافة أشكال الدعم الممكن لمناطق غلاف غزة ، وذلك في محاولة لإبقاء أكبر عدد ممكن في هذه المناطق ، ومن أشكال الدعم التي يقدمها الاحتلال الإعفاءات الضريبية أسوة بما يقدم في المستوطنات المقامة على الأراضي المحتلة عام 1976 .
- ترفع الوزارة طلبها بتوسيع العمل بقانون حظر بضائع المستوطنات ليشمل جميع مناطق الغلاف، بل ويتعدى إلى جميع القطاعات التي تخضع بالمعاملة الضريبية الخاصة فمثلاً استيراد التمور من منطقة بيسان والأغوار خارج مناطق الضفة الغربية يتم معاملتها بنفس معاملة بضائع المستوطنات.

- اعداد دراسة شاملة لكل الرسوم التي يتم تحصيلها بعملة الشيكال ، وأصلها بعملة الدينار مثل رسوم الاستيراد في وزارة الاقتصاد الوطني ، رسوم الترخيص والرخص والمواصلات رسوم الأراضي ، رسوم الدمغات (حيث من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى انخفاض الإيراد بنسبة تقدر بحدود 16.67%)

- تم تثبيت سعر صرف الدينار مقابل الشيكال بقيمة 5.5 شيكل / دينار بموجب محضر اجتماع اللجنة العليا للرسوم رقم 4 بتاريخ 11-7-2016 .
- بدء العمل بموجب القرار اعتباراً من 01-01-2017 .
- قدمت وزارة المالية طلباً لبحث إمكانية تخفيض سعر صرف الدينار مقابل الشيكال في المعاملات الحكومية إلى أقل من 5 شيكل .
- تقرر الوزارة طلبها بأن السعر قد تغير في السوق ، وهذا الأمر يثير حفيظة أصحاب المعاملات الحكومية

- بشأن التعامل مع بضائع مستوطنات غلاف غزة والبضائع التي تعامل معاملتها ضريبياً

- تثبيت سعر صرف الدينار في تسديد المعاملات الحكومية

3